المحاضرة الثامنة- الفرد والمواطنة:

المطلب الاول- مفهوم المواطنة وتعريفها:

أ- مفهوم المواطنة:

إن مفهوم المواطنة ليس مفهوما جامدا لا يقبل التغير أو التعديل،بل إن المتتبع لتاريخ هذا المفهوم يجد أنه تطور من الفكر التقليدي القديم الذي ارتبط بالحضارات القديمة إلى رؤية جديدة ارتبطت بالعصر الحديث والفكر الليبرالي التحرري. لذلك، كان لابد من معرفة تاريخ تطور مفهوم المواطنة حتى يتسنى لنا تحديد تعريفاتها و فهم أبعادها بشكل صحيح.

يعود تاريخ نشأة مفهوم المواطنة (sativic) قديما الى زمن دولة المدينة عند الاغريق حيث يرجع أصل استخدام هذا المفهوم الى *الحضارتين اليونانية*التي بـ ُنِيت على فكرة الدَّولة المستقلة *والرومانية* والذي استُخدم لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد الحر فيهما الذي يتمتع بالحق في المشاركة في النقاشات السياسية للدولة طالما يقوم بواجبه العسكري في الحماية والتوسعغير أنها شملت الجانب السياسي فقط ،لذلك سميت آنذاك بالمواطنة الأثينية في ضوء النظم السياسية القائمة وممارسة إرادتها على مواطنيها مما جعلها تتوصل من خلال هذه الممارسة السياسية إلى تطبيق مبدأ المساواة بين الأفراد (المواطنين) الأحرار أو النُّخبة ونشر قاعدة المواطنة بينهم لتركيزه على البعد الأخلاقي و لإمكانية وصولهم للسلطة وتولي المناصب العامة وهذا ما جعل مفهوم المواطنة الأثيني قريبا من المفهوم المعاصر. وطبقا لرؤية أفلاطون تكون الدولة عادلة عندما يقوم كل جزء من كيانها بواجباته،وبالتالي يكون الفرد العادل(المواطن) هو الفرد الملتزم المسيطر على شهواته ومعتقداته، ويحظى بذلك

برعاية الدولة وحمايتها القانونية. لذلك، دأب الشباب في تهيئة أنفسهم للخدمة العسكرية في حين تمتع المحاربون القدماء بالعز والاحترام.

وما يعاب عليه ويجعله قاصرا هو استثناؤه للإناث والأطفال والعبيد والأجانب في الدولة القديمة واحتكار الأقلية سواء الذكور الأحرار أو أبناء الطبقات العليا ومالكي الأراضي لهذا الحق(المواطنة). ذات الأمر شَمِل الحضارات القديمة مثل حضارة بلاد *الرافدين وحضارات الصين والهند وفارسوالفينيقيين والكنعانيين* التي كانت تفرض سلطتها على العامة وتعطي حقوقا وصلاحياتٍ للأقلية(كالنبلاء والكهنة والفرسان المحاربين والجنود) أكثر من بقية المواطنين (العامة) من خلال سن الشرائع والقوانين المنظمة للحياة السياسية التي بموجبها تحقق المساواة أمام القانون بعد تحديد الواجبات والحقوق لكل مواطن.

أما مبدأ المواطنة عند العرب،فقد ربط على أسس قبلية أو طائفية أو عقدية في العصر الجاهلي بنيت عليها كل الأسس الأخلاقية مع بعض فروق المعايير المتعلقة بالحسن والصحيح والخطأ والقبيح المتمثلة في أفعال الآباء والأجداد،وذلك لأن روح العصر الجاهلي تتبنى معياريين اثنين هما التمسك بالدنيا والانتماء والإخلاص للقبيلة،حيث يقول توشيهيكو إيزتسو:" كان احترام العلاقات والروابط النسبية بين ذوي القربى أكبر وأقوى من أي شيء في هذه الدنيا،وكانت الجهود والمساعي التي تُبذَل في سبيل عزة القبيلة ورفعتها تُعد واجبًا مقدَّسا ينبغي أن يقوم به كل عضو من أعضاء القبيلة عن طيب خاطر،بل كان كل واحد منهم يعتبر نفسه ملزما بالقيام بذلك ومراعاته"ورغم ذلك أسس العرب دار الندوة ومجلس الملأ الذي كان يفصل بين المتخاصمين ويحل النزاعات سواء كانت بين أهل مكة أو بين الحاجّين إليها وزوارها.أما المواطنة في الإسلام فهي مبدأ إسلامي قار بالفطرة،وأفضل برهان على ذلك "وثيقة المدينة"التي وقعها رسول الله صلى

الله عليه وسلم مع اليهود وضمن لهم من خلالها بقاءهم على ديانتهم إن شاؤوا وكفل لهم التعايش في سلم وأمان. وظل مبدأ العدل حفظ حقوق الإنسان والشورى والمساواة بين الناس فلا فرق بين عربّي وعجمّي وبين أبيض وأسود إلا بالتقوى والعمل الصالح.

ولم يواصل المسلمون بعد العصر الذهبي للإسلام تمسكهم بنظام الشورى واختيار الأكفأ للحكم،بل أصبح نظاما ملكيا جعلهم يبتعدون عن السعي للآخرة بحسن العمل في رعايا الله وتحقيق العدل بينهم وتحقيق مقاصد الشريعة السمحة واهتموا بمصالحهم وصراعاتهم على السلطة والحكم،وبدءً من القرن الثالث عشر للميلاد ابتعدوا عن التطورات التي مّست النظم السياسية والاجتماعية والقانونية في العالم.

أما في العصور الوسطى،تحّولت الكنيسة من منظمة ديموقراطية بسيطة إلى هيئة وراثية ذات إدارة بيروقراطية،فكسبت بذلك فخرا وعزا وعظمة زادت بعد سقوط الامبراطورية فوجد البابا نفسه سيدا لا يزاحمه أحد،إلا أنّ الكنيسة دفعت ثمنا باهضًا نتيجة ما أحرزته من عظمة،كلفتها التخلي عن سياسة التسامح والمساواة والأخّوة من جهة وانتشار سياسة الفساد(رشوة ،محاباة ،سرقة..) وزيادة الثروة الفاحشة لرجالها مما أدى إلى تعاملهم بالقسوة والتكبر والظلم مع الرعية،مما جعل هذا العصر في تاريخ أوربا عصرا يتميز بالظلمة والقهر الإقطاعي فقد كان النظام آنذاك إقطاعيا يمّيز بين الملاك أو أصحاب الأراضي وبين العبيد الذين يعملون لديهم، ويقومون على خدمتهم بموجب قانون الحق الإلهي الذي كرسته الكنيسة (الازدواجية بين السلطة والقدسية) وعليه،فقد تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي عامة طوال فترة العصور الوسطى التي امتّدت من 300 إلى 1300 بعد الميلاد،فكانت المواطنة حقا لمالكي الأراضي وتحددت حقوق الفرد القانونية حسب مكانته الاجتماعية والسياسية في نظام الطبقات الإقطاعي السائد. ومن أوائل الفلاسفة

الذين أعطوا لمفهوم المواطنة دلالة سياسية وفلسفية في القرن السابع عشر توماس هوبز الذي اشتهر بنظرية العقد الاجتماعي عرف المواطن من خلالها بأنه عضو في جماعة سياسية أبرمت عقدا اجتماعيا تتعهد بموجبه بضمان أمنه في دائرة مجتمع يخضع لسلطة مطلقة، وهو ما يؤكده جورج فيلهلم فريدريش هيجلHegel حينما يرى أن الدولة هي ضامنة شخصية للفرد والمنشئة له وأن قيمة الجزء في الكل.لذلك يرى علماء الاجتماع أن المجتمع القوي في تضامنه هو مجتمع غني بالمواطنة.

من هذا المنطلق، حدثت في أوربا وخلال سبع قرون من مرحلة القرون الوسطى تحوّلات كرّست الدولة القومية والمشاركة السياسية وإرساء مبدأ المواطنة وانتقال مفهومه من المعطى التقليدي الى المفهوم المعاصر المستند على فكر عصر النهضة والتنوير وحقوق الإنسان ومبدأ سيادة الشعب.

إذن ، ارتبط مفهوم المواطنة في العصر الحديث بالفكر التحرري للمواطن الذي يعتمد على حرياته وحقوقه ويؤكد أن مسؤولياته أكثر من الواجبات والالتزامات المدنية. وفي هذا الإطار يعني سلوك المواطن ما يلي :

- الألفة مع المعتقدات المتعلقة بالعمل الجاد كالديمقراطية وسيادة القانون والاشتراك في صياغة السياسات العامة للدولة.
- المسؤولية والمبادرة المدنيتين في الكثير من مجالات السياسة والاقتصاد والحقوق المدنية والتعليم والثقافة.

وقد ارتبط هذا المفهوم بمصطلحات أخرى مثل التّحول الديمقراطي وتمكين المرأة سياسيا والتّسامح الّديني وقبول الآخر..وغيرها.

إنّ مفهوم المواطنة يعّبرعن العلاقة القائمة بين الفرد والدولة التي يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه والتي تضمن العدالة والمساواة بين مواطنيها،إنها الشعور الذي يربط المواطن

بوطنه مما يجعل منه شخصية فاعلة في الشّأن العام،فيشعر بالروابط التي يتقاسمها مع باقي أفراد المجتمع الذي يعيش فيه فيزيد انتماؤه وإخلاصه له ،فيتّحد معه فكرّيا ونفسيًّا وسلوكيًّا.إنه مفهوم سياسي ،اجتماعي ،وثقافي ذو أبعاد مختلفة يتأثر بالنضج السياسي للمجتمع (محاولة فرض النظام على الفوضى) وأساليب ممارسته له،ومنظومة القيم الاجتماعية التي تؤطره وكذا بالزخم الثقافي المتوارث والذي يؤثِّر في تغير المجتمع داخليا وخارجيا.

ب-**تعريف المواطنة**:

❖ **من الناحية اللغوية:**

يعرف مفهوم المواطنة على مستوى التحديد صعوبات،حيث لم ير بعض أهل اللغة دلالة لهذا اللفظ،إذ أن واطَنَ في اللغة تعني مجرد الموافقة: واطنت فلانا وافقت مراده،لكن بعض اللغويين المعاصرين أمكنوا بناء مقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى المعايشة في وطن واحد..فهو ُمواطن، والمواطن هو الذي نشأ أو أقام معك في وطن واحد وساواك في الحقوق والواجبات وإن كان من اللغويين من يستدل على وجوده بمعنى الموضع من مواضع الحرب وجمعه مواطن،وفي القرآن الكريم ورد ِذكر كلمة مواطن لقوله تعالى:" لقد نصركم الله في مواطن كثيرة "(سورة التوبة، الآية 25)، كما أّنلسان العرب لابن منظور ورد فيه المعنى اللغوي من الاشتقاق من كلمة وطن وهو المنزل الذي يقيم فيه أي هو موطن الإنسان ومحله ،ووطِن بالمكان وأوطن بمعنى أقام ،ووطِنهواستوطنه:اتَّخذه وطناوموطنا.

والمواطنة تقابل الكلمة الفرنسية Citoyenneté والانجليزية Citizenshipوهي في كلا الحالتين تحوي جذركلمة المدينةCité-city. وجاء في معجم لاروس الفرنسي أنها" الانتماء للوطن والذي بموجبه ينشأ الاختصاصفي الحقوق والواجبات والقدرة على التمتع كمواطنين.

❖ **من الناحية الاصطلاحية:**

يعرِّفها T.H.Marshall وهو من أوائل الباحثين المعاصرين الذين تناولوها بالدراسة المعمقة بأنها " المواطنة هي الاعتماد على مجموعة الحقوق السياسية التي لا يمكن للدولة حرمان مواطنيها منها الى جانب دورهم الأساسي في المشاركة في البرلمان (السلطة) عن طريق المنتخبين الذين ساهم في انتخابهم، فهو حاكم ومحكوم في ذات الوقت" .فالمواطنة بذلك تؤسس لثقافة سياسية من خلال تعليم المواطن تحّلى تبعات اختياراته وترشيحاته لمن يراهم جديرين بتمثيله،وبالتالي إدراك مسؤوليته في صنع القرارات السياسية المصيرية للوطن الذي يدخل تحت أنظمته ويلتزم بها من جهة ويعمل على تحسينها وتطويرها ضمن مقتضيات العصر ومتطلبات الحياة كعضو فاعل فيها،وأثر ذلك على إحداث التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية.وبالتالي لا تقتصر أهمية المواطن في التمتع بالحقوق والانتماء الاجتماعي والسياسي في حدوده الضيقة كالانتماء والولاء القبلي والعشائري إلى المجموعة الأكبر والأشمل بمسمى الشعب أو المجموعة الوطنية باللفظ السياسي للمفهوم.

ثانيا – عناصر المواطنة:

انطلاقا تعريف مارشال للمواطنة يمكن حصر عناصرها فيما يلي:

أ- العنصر الاجتماعي:يشمل حق المواطن في الارتقاء الاجتماعي والتمتع بالحق في الرعاية الاجتماعية والصحية والخدمات التعليمية والترويحية.

ب- العنصر المدني: يشمل حرية الملكية الفردية وحرية الاعتقاد(بالنسبة للدول الغربية طبعا)، وحرية التعبير والحق في التعليم وغيرها.

ج- العنصر السياسي: يشمل الحرية في المشاركة في تقلّد المناصب والمهام السياسية وتفعيل الممارسة السياسية من خلال جملة الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في المجتمع.

ثالثا -أبعاد المواطنة:

تتعدد أبعاد المواطنة تبعا للنسق والّسياق الذي توجد فيه منها:

أ- البعد السياسي:

يتجلى البعد السياسي للمواطنة في ارتباطها بالمشاركة السياسية للمواطن في الحياة العامة من خلال التمتع بحقوقه والتزامه بأداء واجباته في المجال العمومي،وتحمله مسؤولية المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهّم وطنه(من خلال وسيلة الانتخابات التشريعية وتولي مناصب عليا في الوطن) والتمتع بذلك بكامل حقوقه المدنية،كالحق في التعليم والتصويت،واستخدام المرافق العامة،والحصول على الخدماتالحكومية الاقتصادية والاجتماعية،وكذا حقوقه السياسية كالحق في الترشُّح والانتخاب وتكوين الأحزاب في إطار قوانين الدولة.

ب- البعد الثقافي:

المواطنة كثقافة هي إدراك وجود الغير و تقّبل الآخر والعيش التشاركي معه رغم الاختلافات الّدينية أو العِرقية من خلالها تتحقق ثقافة المشاركة السياسية كسلوك حضاري،يحترم مصالح المجموعة الوطنية ويحمي الحرية الفردية للمواطنين،التي لا بد أن تنبثق من رحم دولة القانون العادل التي تكفل وتضمن هذا الحق.

ج- البعد الاقتصادي:

يتجلى البعد الاقتصادي للمواطنة في أهميتها في تحقيق الأمن الاقتصادي في ظلتغير النظم الاقتصادية وانحصارالطبقات الاقتصادية في ضوء النظام العالميالمفتوح،ما يؤثر على بعد المواطنة الفعالة كانتشار العلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف،والتكتلات الاقتصادية القارية وظهور الإقليمية الجديدة،ودور الدولة في محاولة توفيرظروف الارتقاء الاجتماعيلمواطنيها ومراعاة ظروفهم الاقتصادية التي تمكّنهم من التعبير الحرّ بعيدا عن الضغوطات الاقتصادية المحلية أو العالمية.

د - البعد الاجتماعي:

يتجلَّى البعد الاجتماعي في مساهمة الأفراد كمواطنين في تحقيق وتفعيل سلوك المواطنة في المجتمع رغم اختلاف المؤهلات الاجتماعية والنفسية والعقلية والاقتصادية،وتطوير معاني المواطنة ومجالاتها كونها تؤثر في نظرة الافراد إلى وطنهم وخصوصياته الاجتماعية،ينتظرون ويتأكدون من حمايتهلهم فيعطونه ولاءهم ما يحقّق الأمن الاجتماعي.

هـ - البعد القانوني:

يتجلى هذا البعد في مجتمع يتميز بالاستقرار السياسي والقانوني (النسبي) في ظل المعطيات والتشريعات القانونية التي يتضمنها الدستور والتي بموجبها يكتسب المواطنونحرية التصرف والحماية القانونية فيحدودددائرةحقوقهم وواجباتهم كأفرادٍ قانونيين(سواء كان دستورا وطنيا أو قانونا دوليا).

إلى جانب الابعاد المذكورة المواطنة حسب مبولا Mboula تضّم بعدين أحدهما ايجابي والآخر سلبي،مرتبطان أيضا بالتطور التاريخي للمفهوم

- ✓ **البعد الإيجابي**: هو موقفالنضالالذييجبعلىكلمواطنمراقبتهللحفاظعلىحقوقهأوالحصول عليهامرةأخرى،وقد أكدحنه أرانت أن هذا البعد تحقّق في أوربا في مرحلة بناء المواطنة تاريخيا من التجربة الإغريقية إلى غاية التجربة الهنغاري.
- ✓ **البعد السّلبي**يشمل الطاعة والانقياد للسلطة التي يـُنشَّأ عليها الأفراد من خلال عمليات التنشئة والاكتساب وتـَمثُّل الحقوق والواجبات اللّازمة للاندماج في المجتمع السّياسي.

رابعا -أنماط المواطنة:تنقسم إلى مجموعتين:

أ- **نمط المواطنة الايجابية**: نجد من بينها:

1. **المواطنة التضامنية**: تشمل هذه المواطنة ضمن القوى والأحزاب السياسية النخبوية التي تسهم بفعالية في النشاط السياسي للدولة وتتضامن مع أهدافها،وتعتبر نفسها جزء منها.
2. **المواطنة النشطة**:تشمل هذه المواطنة المواطنين النشطين التفاعليين المنخرطين ضمن القوى السياسية أو جمعيات المجتمع المدني.

ب- نمط المواطنة السلبية: منها

1. **المواطنة المتباينة (السلبية)**:

تشمل هذه المواطنة المواطنين الذين يتجنّبون المشاركة في الفعاليات والأنشطة السياسية،انطلاقا من توجهات التنشئة الوالدية.

2. **المواطنة الانتهازية (السلبية)**:

تشمل هذه المواطنة المواطنين الذين لا يساهمون في الأعمال الطوعية و ينتهزون الفرص لتحقيق مآربهم ومصالحهم المادية من خلال مشاركتهم السياسية النفعية.

3. **المواطنة القدرية**:

تشمل هذه المواطنة المواطنين الذين يحتفظون بالتزامات ورؤية قيمية،لكنهم لا يساهمون في النّشاط السياسي للدولة وينسحبون منه.

خامسا - صورجديدة للمواطنة:

اجتهد عالم الاجتماع جون يوري في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنةهي :

1. المواطنة الايكولوجية أو البيئية:وهي تتعلق بحقوق والتزامات مواطن البيئة

2. مواطنة الأقلية:وهي تتضمن حقوق الدخول في مجتمع ما والبقاء في هذا المجتمع.

3. المواطنة الكوزموبوليتانية:وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاها إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الاخري عبر الكوكب

4. المواطنة المتحركة: وهي تهتم بالحقوق والمسئوليات للزوار لأماكن أخرى ولثقافات أخرى

سادسا - علاقة الثقافة بالمواطنة (المواطنة الثقافية):

إن المواطنة هوية ثقافية متفاعلةمع الهويات الثقافية الفردية والجماعيةالأخربالتي تتمتع بالحق القانوني أن يكون لها وجود ثقافي وسياسيداخل المجتمع ولذلك فإنّ المواطنة تفاعل وتواصل متواصل في إطار ثقافي ينسج معايير السلوك المواطناتي الايجابيالمتوافقمع مدخل سلامة حكم القانون انطلاقا من منطق التعايش السّلمي و التّشاركي التوافقي مع الآخرين،لأنّ دستور الدولة

يجب أن يعزِّز لثقافة المواطنة الحيادية التي تحترم خصوصيات المجتمعات والدول ،كبديل حتمي لثقافة الانقسام والنزعات العرقية والطائفية والجغرافية ،التي تزايدت حدَّتها ما بعد الحداثة.

إن ثقافة المواطنة لا بد أن تؤسّس في المجتمع لآليات سياسية تعمل على توحيد وجمع شتات الاختلافات الثقافية والاعتراف بحق الأقليات الإثنية أو العقدية في التعبير عن خصوصياتها الثقافية وتمثيلها السياسي في المجتمعات الكبيرة المتعددة الثقافات الفرعية.

كما تعمل الثقافة من خلال مؤسساتها للتنشئة في تكوين أفراد يدركون حقوقهم وواجباتهم تجاه وطنهم ويعملون على تحسين أداء السلطة(كمواضيع التربية المدنية التعليمية)،كما تشمل هذه العلاقة محاور متشابكة ومتداخلة تشكل إشكاليات المواطنة الثقافية من بينها:غياب العدالة في توزيع الموارد الثقافية،قضايا التعددية الثقافية، الإرهاب والسلم العالمي.